

أحكام الوصايا وموارث أهل الذمة في الفقه الإسلامي

الذمة في اللغة الأمان والعهد، وأهل الذمة هم المعاهدون من النصارى واليهود وغيرهم ممن يقيم في دار الإسلام (١). قال الفقهاء في تفسير عقد الذمة بأنه إقرار بعض الكفار على كفرهم بشرط بذل الجزية والتزام أحكام الملة (٢). وعلى هذا يمكن القول بأن عقد الذمة عقد بمقتضاه يصير غير المسلم في ذمة المسلمين على وجه التأييد . متى شرع عقد الذمة وحكمة مشروعيه :

شرع عقد الذمة بعد فتح مكة . أما ما كان قبل ذلك بين النبي (ص) و بين المشركين فعمهود الى مدد لاعلى أنهم داخلون في ذمة الاسلام و حكمه (٣) . و يؤيد ذلك أن آية الجزية المتضمنة عقد الذمة ، وهي قوله تعالى " قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية . . . " إنما نزلت في السنة التاسعة من الهجرة أي بعد فتح مكة (٤) .

(١) - الفيروز آبادي : القاموس المحيط ، ج ٤ ، ص ١١٥ . السرخسي :

شرح السير الكبير ، ج ١ ، ص ١٦٨ .

(٢) - منصورين الادريس : كشاف القناع ، ج ١ ، ص ٧٥٤ .

(٣) - الكاساني : البدائع ، ج ٢ ، ص ١١١ .

(٤) - الحصان : أحكام القرآن ، ج ١ ، ص ١٤٢ .

أما محكمة مشروعية عقد الذمة فهي أن يتركها الحربي القتال مع احتمال دخوله في الاسلام عن طريق مخالطته للمسلمين وإطلاعه على شرائع الاسلام ، وليس المقصود من عقد الذمة تحصيل المال (١) .
من يتولى إبرام عقد الذمة مع غير المسلم :

يتولى الامام أو نائبه إبرام هذا العقد مع غير المسلم ، فلا يصح من غيرهما وبهذا صرح الفقهاء من الشافعية والمالكية والزيدية الحنابلة حتى قال صاحب المغني الحنبلي " لانعلم فيه خلافا " (٢) .

ولكن الحنفية يخالفون في هذا فعندهم يجوز لغير الامام أن يعقد الذمة مع غير المسلم وعلل الحنفية هذا القول بان عقد الذمة خلف عن الاسلام فهو بمنزلة الدعوة اليه . لانه مفروض ، فتجب اجابة من طلبه وفي عقد الذمة لهم إسقاط الفرض عن الامام وعن عامة المسلمين (٣) .

والراجح هو ما قاله الجمهور ، لأن عقد الذمة عقد مؤبد ، يصير به غير المسلم من أهل دار الاسلام وتلزم الدولة قبله بالتزامات . كما يلتزم هو قبلها بالتزامات ، فكان لا بد أن يتولاه الامام أو نائبه لأن الامام يمثل الدولة ، وليس لأحد المسلمين الافتات على حق الامام في إبرام هذا العقد .

ويعقد هذا العقد بايجاب وقبول ، شأنه شأن العقود الأخرى ، فيتعقد باللفظ وما يقوم مقامه وبإشارة أخرى ، بكتابة بيينة ، ومنها الكتابة (٤) .

ولا تشترط كتابة العقد لانعقاده اذا ماتم باللفظ وهذه هي القاعدة في إبرام العقود . ومع هذا فكتابة العقود أمر مستحسن في الفقه الاسلامي لأجل الاثبات ودفع المضرة الانكار والجهود بوقد كان حكام المسلمين وولاتهم يدونون

(١) - السرخسي : المبسوط ، ج ١ ، ص ٧٧ . الكاساني : البدائع ، ج ٧ ، ص ١١١ . الشوكاني : نيل الأوطار ، ج ٨ ، ص ٥٨ .
(٢) - ابن الهمام : فتح القدير ، ج ٤ ، ص ٣٥٥ .
(٣) - الرملي : نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ، ج ٧ ، ص ٢٢١ .

عقود الذمة التي يبرمونها مع غير المسلمين ، وقد حفظ لنا التاريخ الاسلامي نماذج كثيرة في تلك العقود المبرمة (١) وصرح صاحب المغني الحنبلي " ان الامام بعد ان يعقد الذمة لغير المسلمين يكتب اسماهم واسماء ابائهم و اوصافهم و دينهم (٢) . و هذا الاجراء لاشك في فائدته و ضرورته للدولة الاسلامية لما يترتب على عقد الذمة من حقوق و واجبات بالنسبة للطرفين (الدولة الاسلامية و الذمي) .
و عقد الذمة يشبه التجنس في الوقت الحاضر و على هذا يجري العمل في الدول الاسلامية .

من الذي تعقد له الذمة

أولاً : أهل الكتاب من اليهود و النصارى و كذلك المجوس و هؤلاء يجوز عقد الذمة لهم بلا خلاف بين الفقهاء . أما أهل الكتاب ، فأية الجزية صريحة في جواز عقد الذمة لهم . و أما المجوس فقد ثبت جواز عقد الذمة لهم بالسنة القولية و الفعلية . فقد قال النبي (ص) سنوا بهم سنة أهل الكتاب " .
و أخذ صلى الله عليه وسلم الجزية من مجوس هجر (٢)

(١) - محمد بن الحرير : تاريخ الطبري ، ج ٥ ، ص ٢٢٨ . أبو عبيد : الأموال ، ص ٨٧ .

(٢) - ابن قدامة : المغني ، ج ٨ ، ص ٥٢٤ . أحمد بن يحيى المرتضى : البحر الزخار ، ج ٥ ، ص ٤٦٣ .

(٣) - الكاساني : البدائع ، ج ٧ ، ص ١١١ . الجصاص : احكام القرآن ، ج ٣ ، ص ٩١ . ابن قدامة : المغني ، ج ٨ ، ص ٤٩٦ . ابن حزم : المحلى ، ج ٧ ، ص ٣٤٥ . الشهيد الثاني : شرح اللمعة ، ج ١ كتاب الجهاد . مالك بن الانس : المدونة الكبرى ، ج ٢ ، ص ٤٢ . الشافعي : الأم ، ج ٤ ، ص ٩٥ . الشوكاني : نيل الأوطار ، ج ٨ ، ص ٥٨ - ٥٩ .

ثانياً: المرتدون . و هو لاء لا يجوز عقد الذمة لهم إجماعاً . صرح بذلك الحنفية والمالكية وعلل الحنفية ذلك بعدة أدلة ليس هنا مجال لذكرها . (١)
ثالثاً: أما غير أهل الكتاب والمجوس والمرتدين ، فقد اختلف الفقهاء في جواز عقد الذمة لهم . ويمكن إجمال أقوالهم كما يلي :
أولاً: " لا يجوز عقد الذمة وأخذ الجزية من غير أهل الكتاب والمجوس . و حجة هذا القول قوله تعالى " فأقتلوا المشركين حيث وجدتموهم " وقول النبي (ص) أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها " هذا عام خص منه أهل الكتاب بآية الجزية ، كما خص منه المجوس بالسنة النبوية . وأما ما عداهم من غير المسلمين بصورة عامة ، فلا يجوز عقد الذمة لهم . وهذا قول الحنابلة والشافعية والظاهرية والشيعة الإمامية . (٢)

ثانياً: يجوز عقد الذمة لجميع الطوائف الغير المسلمة إلا عبدة الأوثان من العرب . و حجة هذا القول هي أن النبي (ص) أخذ الجزية من المجوس وعقد الذمة لهم مع انهم ليسوا أهل كتاب فدل هذا على جواز عقد الذمة لسائر غير المسلمين ما عدا عبدة الأوثان من العرب لأن النبي (ص) لم يقبل منهم إلا الاسلام أو السيف ولأن قوله تعالى " فأقتلوا المشركين حيث وجدتموهم " نزلت في عبدة الأوثان من العرب دون غيرهم فلا يجوز عقد الذمة لهم . و

(١) ابن قدامة: المغني ، ج ٨ ، ص ١٢٣ و ١٢٤ . الشوكاني نيل الأوطار ، ج ٧ ، ص ١٩١ .

(٢) - ابن قدامة: المغني ، ج ٨ ، ص ٥٥٥ - ٥٥١ . الشيرازي: المهذب ج ٩٢ ص ٢٦٦ . الخطيب الشيريني : مغني المحتاج ، ج ٤ ، ص ٢٤٤ . ابن حزم : المحلى ، ج ٧ ، ص ٣٤٥ . كاشف الغطاء شفيعة النجاة ، ج ٢ ، ص ٣٤٤ . الشهيد الثاني : شرح اللمعة ج ١ ، كتاب الجهاد .

هذا ما ذهب اليه الحنفية (١).

ثالثاً: جواز عقد الذمة لجميع الطوائف الغير المسلمة، لافرق بين وثني عربي وغيره. وهذا مذهب الأوزاعي و مالك و ظاهر مذهب الزيدية. (٢)
وحجة هذا القول هي أن النبي (ص) أخذ الجزية من المجوس و فعله هذا على جواز عقد الذمة لجميع أصناف غير المسلمين عامة. (٣)

هل يجب على المسلمين إجابته عقد الذمة؟

فيرى الحنفية والحنابلة و الزيدية أن غير المسلم إذا طلب عقد الذمة فعلى الامام إجابته. وهذا مذهب الشافعية أيضاً إلا الذي يخشى ضرره على المسلمين كالجاسوس مثلاً فلا تعتقد له الذمة (٤).

و حجة قول الأحناف و من وافقهم من وجوه:

- ١ - ان عقد الذمة ينتهي به قتال غير المسلمين فهو من هذه الناحية حكمه كالاسلام حيث يحرم القتال بين مسلم و أخيه المسلم
- ٢ - في الحديث الشريف " فادعهم الى اداء الجزية، فان أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم " و هذا يدل على وجوب إجابة طلب عقد الذمة.
- ٣ - ان عقد الذمة يترتب عليه مخالطة الذي للمسلمين. وإطلاعه على محاسن الاسلام. وقد يحمله ذلك على اعتناق الاسلام.
- أما المالكية فيذهب بوجوب إجابة الطلب إذا تيقنت المصلحة وترجح الإجابة

(١) - الجصاص: أحكام القرآن ج ٣، ص ٩١ - ٩٣. الكاساني:

البدائع، ج ٧، ١١١. أبو يوسف: الخراج، ص ١٢٨ - ١٢٩. ابن الهمام:
فتح القدير، ج ٤، ص ١٧٣ و ٣٧٢.

(٢) - الزرقاني: شرح الموطأ، ج ٢، ص ١٢٩ القرطبي: تفسير

القرطبي، ج ٨، ص ١١٥.

(٣) - مالك بن الانس: المدونة الكبرى، ج ٣، ص ٤٦.

(٤) - ابن قدامة: المغني، ج ٨، ص ٤٥٥. الشيرازي: المهذب،

ج ٢، ص ٢٧٥. أحمد بن يحيى المرتضى: البحر الزخار، ج ٥، ص ٤٥٧.

إذا ترحجت المصلحة ويجوز الاجابة إذا إستوى الامران، المصلحة وعدمها. (١)

كيف يصبح غير المسلم ذمياً؟

ان غير المسلم يصبح ذمياً بالطرق الآتية:

الف - بالعقد الصريح: بأن يتم عقد الذمة باللفظ أو بما يقوم مقامه من كتابة أو إشارة كما بينا من قبل. فكان الحربي متلادخل دار الاسلام و يطلب من الامام عقد الذمة له فيوافق الامام على طلبه ويعقد معه عقد الذمة.

ب - بالقرائن الدالة على رضى الحربي بالذمة. (٢) و من هذه القرائن ما يأتي:

الاولى - الاقامة في دار الاسلام:

الحربي لا يمكن من الاقامة الدائمة في دار الاسلام وانما يمكن بالامان من الاقامة البسيرة و قدرها الحنفية و الشافعية بأقل من سنة. (٣) فاذا أقام المستأمن في دار الاسلام مدة تكفي للكشف من رغبته في الاقامة الدائمة وقبوله عقد الذمة فانه يصير ذمياً. و هذا يحتاج الى شيء من التفصيل لأن فيه حالات مختلفة و لكل حالة حكمها الخاص، نوردتها فيما يلي:

الحالة الأولى: اذا أئذرا الامام المستأمن بالخروج من دار الاسلام خلال مدة معينة فعند عدم خروجه يصير ذمياً. في هذه الحالة صرح الفقهاء بأن يصبح ذمياً إذا تجاوز المدة المقررة له، ولم يغادر الديار الاسلامية. (٤)

الحالة الثانية: إذا أئذره الامام بالخروج ولن يعين له مدة يغادر

(١) - محمد الخرخشي: شرح الخرخشي، ج ٣، ص ١٤٣ - ١٤٤.

(٢) الكاساني: البدائع، ج ٧، ص ١١٥.

(٣) - المرغيناني: الهداية، ج ٤، ص ٣٥١. أما وردى: الأحكام

السلطانية ص ١٤١

(٤) - السرخسي: المبسوط، ج ١٥، ص ٨٤، الكاساني: البدائع،

ج ٧، ص ١١٥.

الحربي خلالها البلاد الاسلامية، ففي هذه الحالة، نص فقها الحنفية على أن المدة المعتبرة هي الحول كاملاً فاذا تجاوزت إقامة المستأن في دار الاسلام مدة سنة بعد إنذاره يصير ذمياً بذلك (١).

الحالة الثالثة: اذا لم ينذره الامام بالخروج ففي هذه الحالة، قال بعض فقهاء الحنفية يصير ذمياً باقامته مدة سنة، لأن الانذار بالخروج لا يشترط في جعله ذمياً، إنما الشرط أن يقيم سنة فأكثر فيصير بذلك ذمياً (٢) وقال بعض آخر منهم أنه لا يصير ذمياً وإن أقام أكثر من سنة، فالإقامة عادة لا يسهل للحربي في دار الاسلام الا بعد الحصول على الامان لمدة معينة و على هذا الرأي ذهب الامام العتابي، (٣) "لو أقام (الحربي) سنين من غير أن يتقدم اليه الامام بالخروج فله الرجوع الى دار الحرب ولا يصير ذمياً" (٤) الثانية: النكاح: اذا تزوجت الحربية المستأنه رجلاً من أهل دار الاسلام فانها تصير بهذا الزواج ذمية. لأن المرأة تابعة لزوجها في المقام والتوطن والتبعية للدار فزواجها بمسلم اذمي وهما من أهل دار الاسلام، يدل على رضاها بالمقام في هذه الدار على وجه الدوام و صيرورتها ذمية (٥) ما للرجل فانه لا يصير ذمياً إذا تزوج ذمية، لأنه ليس يتابع لها في الحكم فلا يدل زواجه على رضاه بالدخول في عقد الذمة.

قال السرخسي في المبسوط "الحربية المستأنه اذا تزوجت مسلماً اودمياً فقد توطنت وصارت ذمية لأن المرأة في السكن تابعة للزوج...".
اما الحنابلة يبدؤ في قولهم انهم على خلاف الحنفية فقد جاء في المغني

(١) - السرخسي: المبسوط، ج ١٥، ص ٨٤.

(٢) - المرغيناني: الهداية، ج ٤، ص ٣٥١.

(٣) - محمد القرشي: الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ج ١، ص ١١٤.

(٤) - السرخسي: شرح السير الكبير، ج ٤، ص ١١٥.

(٥) - ابن الهمام: القدير، ج ٤، ص ٣٥١.

لابن قدامة " وإذا دخلت الحربية بأمان و تزوجت في دارنا ذميا ثم أرادت الرجوع لم تمنع (إذ رضي زوجها أو فارقتها ، وقال ابوحنيفة تمنع " (١)
ج - الذمة بالتبعية : هناك حالات يصبح فيها غير المسلم ذميا بحكم القانون الاسلامي تبعا لغيره لعلاقة تستوجب هذه التبعية . فمن ذلك :

١ - الاولاد الصغار .

نص فقهاء الحنفية على أن الأولاد الصغار يدخلون في الذمة تبعا لآبائهم أو أمهاتهم إذا دخلوا في الذمة . فقد جاء في السير الكبير " ولو دخل حربي مع امرأة ته دارنا بأمان ومعها أولاد صغار و كبر فأسلم أحدهما فصار لصغار من الأولاد صاروا مسلمين تبعا للذي أسلم منهما . . . ولو صار أحدهما ذميا كان الصغار من الأولاد ذميين تبعا له " (٢)

ويعلل الحنفية ذلك بقولهم : ان عقد الذمة فيه التزام أحكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات . والصغير في مثل هذا يتبع خير الوالدين فقد قال ابن قدامة . . . والحنابلة ذهبوا مذهب الحنفية " و من بلغ أولاد أهل الذمة أو أفاق من مجانيهم أحد فهو من أهلها بالمعقد الأول لا يحتاج الى استئذان عقد له " (٣)

ومذهب المالكية ، على ما يظهر ، كمذهب الحنابلة والحنفية . فقد جاء في القوانين الفقهية لابن جزي " لا يعقد الذمة إلا الامام ولا تعقد إلا الكافر حر ، بالغ ذكر . . . فأما المرأة و العبد والصبي فهم أتباع ولا جزية عليهم " (٤)
وقد رد صاحب المغني على هذا القول بتجديد عقد الذمة للصغار إذا بلغوا بأنه لم يرد عن النبي ص ولا عن أحد من خلفائه ما يدل على تجديد العقد

- (١) - ابن قدامة : المغني ، ج ٨ ، ص ٤٥٢ .
(٢) - السرخسي : شرح السير الكبير ، ج ٤ ، ص ١١٩ - ١٢٥ .
(٣) - ابن قدامة : المغني ، ج ٨ ، ص ٥٥٨ .
(٤) - ابن جزي . القوانين الفقهية ، ص ١١٥ .

لهؤلاء . ومن ناحية أخرى فان الصغار دخلوا في العقد الأول فلاحاجة الى تجديده عند بلوغهم " (١)

٢ - الزوجة : إذا صار الزوج من أهل دار الاسلام ، بأن أسلم أو صار ذمياً ، فان زوجته تصير ذمية . لأنها تابعة لزوجها في التوطن والاقامة ، فاذا صار زوجها من أهل دار الاسلام فان إقامته الدائمة ستكون في هذه الدار ولا تنأى لها إلا بالذمة فانها تصير ذمية تبعاً له . قال السرخسي " ولو أن زوجين متساوين كانا في دار الاسلام وأسلم الزوج وهي من أهل الكتاب فأرادت الرجوع الى دار الحرب لم يكن لها ذلك . لانه بعد اسلام الزوج النكاح مستدام بينهما ، فهي مستأمنة تحت مسلم فتصير ذمية ، لأن المرأة في المقام تابعة لزوجها بمنزلة ما لو تزوجت بمسلم ابتداءً . وكذلك إذا صار الزوج ذمياً لأن الذمي من أهل دارنا كالمسلم " (٢)

٣ - اللقيط : يرى الحنفية اللقيط ذمياً اذا وجد في مكان أهل الذمة كقرية من قراهم أو معبد من معابدهم . وروي عن الامام محمد الشيباني انه قال " يعتبر حال الواجد ، فاذا كان ذمياً اعتبر اللقيط ذمياً تبعاً له " (٣) وعند الزيدية والشافعية والحنابلة ، يعتبر اللقيط مسلماً ، اذا وجد في أي مكان من دار الاسلام مادام فيه مسلم ، فان لم يكن في المكان سوى غير المسلمين لم يحكم باسلامه . ففي المغني لابن قدامة ، قال ابن المنذر : أجمع عوام أهل العلم على أن الطفل إذا وجد في بلاد المسلمين ميتاً في أي مكان وجد فان غسله ودفنه في مقابر المسلمين يجب ، وقد منعوا أن يدفن أطفال المشركين في مقابر المسلمين . قال : اذا وجد لقيط في قرية ليس فيها الا مشركاً فهو على ظاهر ما حكموا به انه كافر " (٤)

(١) - ابن قدامة : المغني ، ج ٨ ، ص ٥٥٨ .

(٢) - السرخسي : شرح السير الكبير ، ج ٤ ، ص ٩٥ .

(٣) - الشيخ نظام : الفتاوي الهندية ، ج ٢ ، ص ٢٣٥ .

(٤) - احمد بن يحيى المرتضى : البحر الزخار ، ج ٤ ، ص ٢٨٧ .

د - الذمة بالغلبة والفتح : و هذا النوع من الذمة يكون فيما اذا فتح المسلمون بلاداً غير إسلامية ورأى إمام المسلمين ترك أهل هذه البلاد أحراراً بالذمة و ضرب الجزية على رؤسهم و الخراج على أراضيهم ، كما فعل عمر بن الخطاب عند ما فتح سواد العراق . (١)

شروط عقد الذمة : إشتراط الحنفية و الشافعية و الزيدية التأييد لصحة عقد الذمة ، فلا يصح إذا كان موقوتاً . لأن عقد الذمة في إفادة العصمة والالتزام بأحكام الاسلام كالخلف عن عقد الاسلام ، والاسلام لا يصح إلا موءبداً فكذا عقد الذمة . (٢) و الحنابلة لم يذكروا هذا الشرط صراحة إلا أنهم وصفوا عقد الذمة بالتأبيد في أثناء بحثهم عنه ، فقالوا : لا يصح عقد الذمة إلا من الإمام أو نائبه لأنه عقد موءب . (٣) أما فقهاء المذاهب الأخرى ، فلم أهتموا إلى رأي لهم ينص على هذا الشرط ، فكانهم تركوا التصريح به باعتبار أن التأبيد من مقتضى عقد الذمة و طبيعته .

أما الحنابلة فيشترطون صحة عقد الذمة شرطين آخرين : أحدهما إلتزام إعطاء الجزية كل سنة والثاني إلتزام أحكام الاسلام . و هذا مذهب الشافعية أيضاً غير أنهم قد ذهبوا إلى أن لزوم هذين الشرطين إنما هو في حق الرجل ، أما في حق المرأة فيكفي شرط الانقياد لحكم الاسلام إذ لا جزية على المرأة . فقالوا إن القول الأصح في المذهب هو عدم إشتراط حتى بالنسبة لشرط الانقياد لحكم الاسلام ، لأن إلتزام أحكامه من مقتضيات عقد الذمة ، و التصريح بمقتضى العقد لا يشرط لصحته بخلاف مقدار الجزية فان ذكره شرط لصحة العقد . (٤)

(١) - ابن قدامة : المعني ، ج ٥ ، ص ٦٨١ .

(٢) - الكاساني : البدائع ، ج ٧ ، ص ١١١ و ١١٩ .

(٣) - أحمد بن يحيى المرتضى : البحر الزخار ، ج ٥ ، ص ٤٥٨ .

الكاساني : البدائع ، ج ٧ ، ص ١١١ .

(٤) - الشيرازي : المهذب ، ج ٢ ، ص ٢٧ الشربيني : معني المحتاج

صفه عقدا الذمه و ما يكتص به : . عقدا الذمة عقدا لازم في حق المسلمين فلا يجوز لهم نقضه ما لم يظهر من الذمي ما يقتضي نقضه . و اما في حق الذمي فهو عقد غير لازم اذ يحتمل النقض من قبله . والفقهاء مختلفون في بعض ما ينتقض به هذا العقد . فعند الحنفية ينتقض باسلام الذمي و مع وضوح هذا الأمر فانهم فسروه بقولهم " ان عقدا الذمة هو وسيلة تؤدي إلى الاعتناق للدين الحنيف فباسلام الذمي يتحقق الهدف المنشود فينتفي بذلك عقد الذمة " . و كذلك ينتقض بلحاق الذمي بدار الحرب ، إذ بهذا اللحاق تنقطع صلته بدار الاسلام . (١) أما غير الحنفية فقد توسعوا فيما ينتقض به عقدا الذمة وذكروا مسائل لم يرها الحنفية انها ناقضة للعقد فهي : إمتناع الذمي عن أداء الجزية و طعنه في الاسلام أو القرآن ، أو سب الله تعالى ، أو ذكر رسوله (ص) بسوء أو قطعه الطريق على مسلم أو فتنة له عن دينه (٢) والحنفية يردون على هؤلاء الفقهاء بأن هذه الأفعال معاص يرتكبها الذمي وهي دون الكفر في القبح و الحرمة فاذا كان العقد يبنى مع الكفر فانه أولى بالبقاء مع المعصية . (٣)

أحكام الوصية

تعريف الوصية : الوصية - كما جاء على ألسنة الفقهاء - هي تصرف في التركة مضاف الى ما بعد الموت . و هي مشروعة بالكتاب والسنة والاجماع .

(١) - الكاساني : البدائع ، ج ٧ ، ص ١١٢ و ١١٣ ، المرغيناني : الهداية ، ج ٢ ، ص ٣٨٢ .

(٢) الشربيني : معني المحتاج ، ج ٤ ، ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ . ابن قدامة ، المغني ج ٨ ، ص ٥٢٥ ، ٥٢٦ . الخرخشي : شرح الخرخشي ، ج ٣ ، ص ١٤٩ - ١٥٠ ، محمد النجفي : جواهر الكلام ، باب جهاد أحمد بن يحيى المرتضى : البحر الزخار ، ج ٥ ، ص ٤٤٣ .

(٣) - المرغيناني : الهداية ، ج ٤ ، ص ٣٨٥ .

الوصية بالنسبة الى الذمي

نستعرض فيما يلي آراء المذاهب الاسلامية المشهورة فيما يتعلق بأحكام الوصية للذمي .

أولاً - يذهب الحنفية إلى أنه : لا يشترط في الموصي أن يكون مسلماً حتى لو أن ذمياً أوصى لمسلم صحت وصيته لأن الكفر لا ينافي في أهلية التملك ، الا يرى أنه يصح بيع الكافر وهبته فكذلك وصيته كما لا يشترط في الموصي له أن يكون مسلماً ، إلا أنه يشترط ألا يكون حربياً غير مستأمن . وعلى هذا إذا وصى مسلم للذمي صحت الوصية (٢) .

لان الله سبحانه وتعالى ما نهانا عن بر الذميين . قال الله تعالى " لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا إليهم ان الله يحب المقسطين " . فالاية الكريمة لم تنه المسلمين عن بر الذميين ، والوصية كما يعلم بر لهم ، فلذلك أصبحت الوصية أمراً غير منهي عنه . (٣) فللذمي أن يوصي لمسلم أولد ذمي ، و سواء أوصى الذمي لذمي من أهل ملته أو من غير أهل ملته ، فوصيته صحيحة لأن الاختلاف بينه وبين غير أهل ملته لا يكون أكثر من الاختلاف بيننا وبينهم (٤) و تجوز وصية الذمي للذمي بالخمير والخنزير ، لأنهما مال متقوم في حقهم كالخل والشاه في حقنا . اما المسلم فلا تجوز وصيته بهما للذمي كما لا تجوز وصية الذمي

(٢) - الكاساني : البدائع ، ج ٧ ، ص ٣٣٥ .

(٣) - الكاساني : البدائع ، ج ٧ ، ص ٣٤١ .

(٤) - المرغيناني : الهداية ، ج ٨ ، ص ٤٢٩ ، أما الوصية للحربي فانها لا تجوز على رأي الأحناف والشيعة الامامية ، لأن الوصية لهم بالمال اعانة على محاربتنا . وتجاوز على رأي أحمد بن حنبل و مالك و أكثر أصحاب الشافعي و قاسوا ذلك على الهبة له . محمد سلام مذكور : الوصايا في الفقه الاسلامي ، ص ٣٣٦ .

(٤) - الكاساني البدائع ، ج ٧ ، ص ٣٤١ .

بهما للمسلم ، لأن الخمر و الخنزير محرمان على المسلم و ليسا من الأموال المتقومة في حقه ، و من شروط صحة الوصية أن يكون الموصي به مالا متقوما . (١)
 ثانياً - يذهب الحنابلة و الشافعية إلى أن : الوصية تصح من المسلم للذمي ، لأن الهبة تجوز للذمي فتجوز الوصية له كذلك إلا أنه لا تصح الوصية للذمي بمالا يصح تملكه له كالعبد المسلم . و كما تصح وصية المسلم للذمي تصح وصية الذمي للمسلم و للذمي أيضاً . و كذلك تصح وصية المسلم أو الذمي للمستأمن بل و حتى للحربي في دار الحرب . و استدلو الجواز الوصية للحربي و للمستأمن بما روى عن النبي انه أعطى حلة لعمرين الخطاب فبعثها عمر إلى أخ له مشركاً بمكة ، و مكة يومئذ دار حرب . (٢)

ثالثاً - يذهب المالكية إلى أن : تصح وصية الكافر للكافر و للمسلم بما يصح تملكها له . فتصح وصية الكافر للكافر بالخمر و لا تصح للمسلم . لأن غير المسلم له أن يملك الخمر و لا تجوز ذلك للمسلم . (٣) و قولهم بجواز الوصية من الكافر للكافر يفيد جواز وصية المسلم للذمي و بالعكس كما يفيد جواز وصية الذمي للمستأمن و بالعكس و ذلك لشمول كلمة الكافر . و قد صرحوا بجواز الوصية للذمي و عللوا هذا بأنه يصح تملكه ، و المستأمن يصح تملكه أيضاً " فتصح الوصية له (٤) .

رابعاً - يذهب الظاهرية إلى أنه : تجوز الوصية للذمي حتى قال ابن حزم " لانعلم في هذا خلافاً و قد قال رسول الله (ص) في كل ذي كبد رطبة أحر " . (٥) و يفهم من كلام ابن حزم انه يجوز الوصية للمستأمن بل و حتى

(١) - الكاساني : البدائع ، ج ٧ ، ص ٣٥٢ .

(٢) - ابن قدامة : المغني ، ج ٦ ، ص ١٥٣ - ١٥٤ . الشيرازي :

المهذب ، ج ١ ، ص ٤٥٧ .

(٣) - الخرخشي : شرح الخرخشي ، ج ٨ ، ص ١٦٨ .

(٤) - الخرخشي : شرح الخرخشي ، ج ٨ ، ص ١٧٥ .

(٥) - ابن حزم : المحلى ، ج ٩ ، ص ٣٢٣ .

للحربي .

خامساً - يذهب الشيعة الامامية إلى أنه : تجوز وصية المسلم أو المستأمن للذمي ، كما تجوز وصية الذمي للمسلم والذمي والمستأمن . (١)
سادساً - يذهب الزيدية إلى أنه : تصح الوصايا بين أهل الذمة - كما جاء في شرح الأزهار " وتصح الوصايا بين أهل الذمة إذا كانت فيما يملكون . . . ولو أوصى أهل الذمة لكنيسة أو لمبعة بشئ لم يمنعوا من تنفيذه لتقريرهم على شرائعهم . وتصح الوصية من المسلم للذمي وإن لم يكن معنا وكذا العكس . . . تصح وصية الذمي للمسلم (٢) " . ومفهومه أنها لا تصح للكافر الحربي . . . والمستأمن كالذمي .

وصايا الذميين بالقربات :

وما ذكرناه سابقاً عن المذاهب الاسلامية حول وصايا الذميين انما هو في الوصية لمعين وهي التي يراد بها التملك والصلات الشخصية . أما وصايا الذميين بالقربات فان فيها تفصيلاً وإختلافاً بين الفقهاء .

أولاً - يقسم الحنفية وصايا الذميين بالقربات الى أربعة أقسام :

١ - وصية الذمي من حيث انها تعتبر قرابة في الشريعة الاسلامية وفي ديانته . كما لو أوصى بثلث ماله للتصدق به على فقراء المسلمين أو فقراء أهل الذمة فجاوز هذه الوصية مما إتفق عليه الحنفية وأما وجه جوازها فواضح لأنها قرابة في الاسلام وفي ديانة الذمي . وتجاوز هذه الوصية سواء كانت لقوم معينين أو غير معينين .

٢ - وصية الذمي من حيث انها تعتبر معصية في الاسلام وفي معتقداته . كما لو أوصى للمؤسسات الخليفة أو بيوت المنكر والفسق . فهذه الوصية باطلة باتفاق الاحناف . لأنها معصية في حقنا وحقهم ، اللهم أن تكون لقوم باعياهم

(١) - الشهيد الثاني شرح اللمعة ، ج ٢ .

(٢) - ابن المفتاح شرح الازهار ، ج ٣ ، ص ٤٧٨ - ٤٧٩ .

فتصح تمليكهم من الثلث.

٣ - وصية الذمي من جهة انها تعتبر قرينة في الاسلام وليست قرينة في دين الذمي . كما لو أوصى ببناء مسجد للمسلمين ، فهذه الوصية باطلة باتفاق الاحناف و ذلك نظراً من وجهة نظر اعتقاد الذمي ، إلا إذا كانت الوصية لقوم بأعيانهم كما لو أوصى ببناء مسجد لقوم معينين ، فانها تصح لوقوع ما أوصى به تمليكهم لأنهم معلومون ، واعتبار ما ذكره الموصي في وصية انا هو على سبيل الارشاد لا الالتزام ، فلمهم أن يفعلوا بالموصى به ما يشاءون لأنه ملكهم .

٤ - وصية الذمي من جهة انها تعتبر قرينة في دينه وليست قرينة في شرع الاسلام . كما أوصى للكنايس ، أو أوصى ببناء كنيسة لاهل دينه او مذهبه ، فهذه الوصية ، ان كانت لقوم معينين فهي جائزة ، لأن الوصية فيها معنى الاستخلاف و معنى التمليك ، وللذمي ولاية التمليك ، فمن الممكن تصحيح وصيته بهذا الاعتبار . ولهم أن يفعلوا بالموصى به كما يشاءون لانه ملكهم . أما إذا كانت هذه الوصية لقوم غير معينين فقد اختلف فيها : فعند أبي حنيفة تجوز هذه الوصية حسب اعتقادهم و نحن أمرنا بتركهم وما يدبون به ، فتجوز هذه الوصية بناء على اعتقادهم ، لأن الغرض من صحة وصاياهم هو ما كان قرينة عندهم ، ولهذا إذا أوصى الذمي بما هو قرينة عندنا لا عندهم ، كالوصية بالحج ، لم تصح وصيته بالاتفاق فدل ذلك على أن المعتبر هو ما كان قرينة عندهم لا عندنا . وحجة صاحبين هي أن هذه الوصية معصية حقيقة وإن كانت في معتقدهم قرينة ، و من المعلوم ان الوصية بالمعصية باطلة لأن في تنفيذها اعانة عليها ، وهذا لا يجوز . (١)

ثانياً - قد ذهب الشافعية و الحنابلة الى ان الوصية اذا كانت لغير معين فيشترط لصحتها الا يكون الموصى له جهة معصية في الشريعة الاسلامية .

(١) - المرغيناني : الهداية ، ج ٨ ، ص ٤٨٧ . الكاساني : البدائع ، ج ٧ ، ص ٣٤١ . الافغاني : شرح كنز الدقائق ، ج ٢ ، ص ٣٢٥ . محمد سلام مذكور : الوصايا في الفقه الاسلامي ، ص ٣٢٤ - ٣٢٢ .

كالوصية للكنايس، سواء كان الموصي مسلماً أو غير مسلم . ولكن لو أوصى الذمي ببناء بيت لنزول العارة فيه من أهل الذمة جازت الوصية لعدم المعصية فيها .
وتصح وصية الذمي لجهة تعتبر قريبة في الاسلام وان لم يعتقد ها الذمي قرية ، كما لو أوصى بإنشاء مسجد للمسلمين ، وهذا ما صرح به الشافعية . وهو مقتضى مذهب الحنابلة أيضاً لأنهم يبطلون وصية الذمي إذا كانت لجهة تعتبر معصية وفي الاسلام ، ومعنى ذلك انهم يجيزون وصيته إذا كانت لجهة تعتبر قرية في الاسلام وان لم يعتقد ها هو قرية . (١)

وأما الظاهرية والشيعة الامامية فيذهبان مذهب الشافعية والحنابلة في هذه المسألة لأنهم لا يجيزون الوصية لجهة تكون معصية عند الشريعة الاسلامية مسلماً كان الموصي أو غير مسلم (٢) وهذا هو مذهب المالكية أيضاً ، كما هو ظاهر ، وإن كان هناك من يقول بالجواز في مذهبهم (٣)

أحكام الميراث

و بعد أن تحدثنا بالتفصيل عن الوصية للذمي نبدأ البحث حول ميراث الذميين . ورأينا أن نستعرض بشيء من الاجمال الآراء التي وردت عن الفقهاء المسلمين بما يتعلق بشأن ميراث الذميين . وأمساً تفصيل ذلك فيستطيع القارئ الكريم أن يرجع الى الأصل الفارسي لبحثنا هذا في مجلة (مقالات وبررسيا) .

أولاً : توارث الذميين فيما بينهم .

ثانياً : توارثهم مع المسلمين .

(١) - ابن قدامة : المغني ج ٦ ، ص ١٥٥ . الشريفي : مغني المحتاج ،

ج ٢ ، ص ٤٥ - ٤٢ . ابن حجر الهيتمي : تحفة المحتاج ، ج ٧ ، ص ٤ - ٥ .

(٢) - ابن حزم : المحلى ج ٩ ، ص ٣٢٧ . حسين النجفي : جواهر

الكلام .

(٣) - محمد سلام مذكور : الوصايا في الفقه الاسلامي ، ص ٣٢٤ .

أما الأول فان غير المسلمين يتوارثون فيما بينهم إذا كانوا من ملة واحدة
بلاخلاف بين أهل العلم . (١) أما إذا اختلفت مللهم فقد اختلف العلماء
في توارثهم :

و أما بناء على القول الأصح عند الحنفية و الشيعة الامامية و الشافعية
فانهم يتوارثون فيما بينهم وإن اختلفت مللهم . (٢) و أما عند الزيدية و
الحنابلة يتوارثون إذا اختلفت مللهم و هكذا قال المالكية ، إلا أن الحنابلة
جعلوا الكفار مللاً مختلفة : فاليهود ملة ، و النصارى ملة ، و المجوس ملة ، و عبدة
الأوثان ملة ، و هكذا حسب معتقداتهم . و المالكية جعلوا غير المسلمين ثلاث
ملل : لليهود و النصارى و من عداهم ، فلا يتوارث أهل هذه الملل بعضهم
من بعض (٣) و جعل الامام ابن ابي ليلى غير المسلمين ملتين : إحداهما اليهود
و النصارى و الصابئين فيتوارثون فيما بينهم ، و الثانية المجوس و من لا كتاب
لهم فلا توارث بين أهل الملة الأولى و الثانية . (٤)

و أما الفقهاء الذين منعوا التوارث عند اختلف الملل لغير المسلمين
فيستدلون على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم " لا يتوارث أهل ملتين شتى "
(٥) و بان غير المسلمين عند اختلفهم في الملة و الدين لا يبقئ اتفاق ولا
موالاة فيما بينهم ، بل يكفر بعضهم بعضاً فينبغي إذن أن ينتفي الارث فيما
بينهم كما إنتفى بين المسلمين و غيرهم (٦) .

و أما الفقهاء الذين أجاز و اذلك فيستدلون بما روي عن النبي (ص)

(١) - ابن رشد : بداية المجتهد و نهاية المقتصد ، ج ٢ ، ص ٢٩٦ .

(٢) - الشربيني : مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٢٥ . الحلى : المختصر

النافع ، ص ٢٦٦ .

(٣) - أحمد بن يحيى المرتضى : البحر الزخار ، ج ٥ ، ص ٣٦٩ .

(٤) - ابن رشد : بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٢٩٦ .

(٥) - ابن قدامة : المغني ، ج ٦ ، ص ٢٩٦ .

(٦) - ابن ماجة : سنن المصطفى ، ج ٢ ، ص ١٦٤ .

قال " لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم " (١) فالمستفاد من هذا الحديث ان الكافر يرث الكافر (٢) واستدلوا ايضا بقوله تعالى " الذين كفروا بعضهم أولياء بعض " وبأن الشريعة الاسلامية هي الحق و الناس بالنسبة لها فريقان : مؤمن بها وهو مسلم ، ومنكر لها وهو غير المسلم بجميع طوائفه ، فهذا الا- عتبار جعلهم ملة واحدة وإن اختلفوا فيما بينهم في الدين (٣) .

أسباب الميراث بين غير المسلمين :

إن اسباب الميراث بين غير المسلمين ، ومنهم اهل الذمة ، كأسباب الارث بين المسلمين أي القرابة و النكاح ، لأن غير المسلم محتاج ، مكلف فيملك بالاسباب الموضوع للملكة كالمسلم ، لأن الذمي بعقد الذمة يلتحق بالمسلم في المعاملات فيكون حكمه في ذلك كحكم المسلم . أما الارث بجهة الاسلام التي قال بها الشافعية فهي خاصة بالمسلمين . (٤) فغير المسلمين يتوارثون بهذه الأسباب على التفصيل الآتي :

أولاً - الارث بالنسب :

يتوارث غير المسلمين بالقرابة سواء كان سببها في الأصل حلالاً أو حراماً

كالنكاح الفاسد .

ثانياً - الارث بالنكاح : كل نكاح يقر عليه الفقهاء لهؤلاء لو كانوا مسلمين ،

كنكاح بلاشهود ، ويجرى التوارث به . وكل نكاح لا يقرون عليه عند فرض اسلامهم ،

كنكاح المحارم ، لا يتوارثون به وهذا ما صرح به الحنفية و الشافعية وغيرهم (٥)

و يعزل الحنفية عدم التوارث بالنكاح الذي لا يقرون عليه لو أسلموا وذلك

(١) - القسطلاني : إرشاد الساري ، ج ٩ ، ص ٤٢٣ .

(٢) - ابن رشد : بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٢٩٦ .

(٣) - الشوكاني : نيل الأوطار ، ج ٦ ، ص ٢٤ .

(٤) - الشربيني : مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٥ .

(٥) - ابن عابدين : رد المختار ، ج ٥ ، ص ٥٥٥ ، ابن قدامة المعني ،

بأن القياس هو عدم ثبوت الارث لاحد الزوجين لأنهما أجنبيان ، ولكن ثبت توارثهما بالنص على خلاف القياس في النكاح الصحيح مطلقا ، أي ما يسمى صحيحاً عند الإطلاق كالنكاح المعتبر شرعاً بين المسلمين . وأما نكاح المحارم فيسمى صحيحاً لا مطلقاً بالنسبة الى الكفار ، فيقتصر ثبوت الارث بين الزوجين في النكاح الصحيح الذي ورد به النص فحسب (١) وقد قال ابن عابدين : الصحيح في المذهب عدم التوارث بنكاح لا يقرون عليه لو أسلموا (٢) .
و غير الحنفية كالحنابلة يعللون عدم هذا التوارث بان هذا النكاح باطل وبأن وجوده كعدمه . ولكن ما ذكره الحنابلة المتأخرون لا يتفق مع ما ذهبوا إليه من أنكحة غير المسلمين ، فقد قالوا : إنها صحيحة في حقهم و تتعلق بها احكام النكاح الصحيح ، و حكمها حكم نكاح المسلمين فيما يجب به (٣) .

وأما الثاني - فهو ينقسم قسمين :

ألف - تورث الذمي من المسلم : ان غير المسلم لا يرث المسلم لقوله صلى الله عليه وسلم " لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم " و على هذا إجماع الفقهاء (٤) . وقد حصل الخلاف في مسألة تتعلق بميراث غير المسلم من المسلم وهي إذا أسلم غير المسلم قبل قسمة تركة المسلم ، فهل يرث غير المسلم في هذه الحالة أم لا ؟

(١) - ابن عابدين : رد المختار ، ج ٣ ، ص ٥٣٢ .

(٢) - ابن عابدين : رد المختار ، ج ٢ ، ص ٥٣١ - ٥٣٢ .

(٣) - ابن قدامة : المغني ، ج ٦ ، ص ٦٣٧ .

(٤) - ابن قدامة : المغني ، ج ٦ ، ص ٢٩٤ ، ابن رشد : بداية المجتهد ،

ج ٢ ، ص ٢٩٥ . الشربيني : مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٢٤ . الأفغاني : شرح

الكنز ، ج ٢ ، ص ٣٥٤ . ابن حزم : المحلى ، ج ٩ ، ص ٣٥٤ . الشيخ الطوسي :

الخلاف ، ج ٢ ، ص ٢٥٩ .

قال الحنابلة: إذا كان المورث مسلماً وجد كافراً لولا كفره لورثه، وأسلم هذا الكافر قبل تقسيم الميراث فإنه يرث مورثة المسلم. أما إذا قسمت التركة على مستحقيها قبل إسلامه فلا شيء له. وإن قسم بعض التركة ورث ما بقي دون ما قسم. والزوجة الكافرة ترث من التركة قبل تقسيمها إذا أسلمت في العدة. وإذا كان الوارث المسلم واحداً وأسلم الكافر، فقد قال صاحب المغني "فاذا تصرف أي الوارث في التركة واحتازها كان ذلك بمنزلة قسمتها (١)" ومعنى ذلك أن من أسلم لاشيء له من التركة.

وحجة الحنابلة في هذا الحكم هي ما روى عن النبي (ص) حيث قال "كل قسم في الجاهلية فهو على ما قسم، وكل قسم أدركه الإسلام فإنه على قسم الإسلام". ومن ناحية أخرى إن في توريثه ترغيباً له في الإسلام. ومذهب الشيعة الإمامية يشبه مذهب الحنابلة في الحكم فعندهم إذا أسلم الكافر قبل قسمة التركة شارك الوارث فيها إن كان مساوياً لهم في الرتبة، وأخذ الجميع إن كان أولى من الآخرين. إلا أنه إذا كان الوارث المسلم واحداً أو أسلم الكافر فإنه لا يرث إلا إذا كان الوارث هو الإمام وإن كان إسلام الكافر بعد القسمة فلا شيء له في جميع الأحوال (٢).

وأما الزيدية فذهبوا إلى توريث الكافر إذا أسلم قبل قسمة التركة، (٣) فيفهم من هذا أنه إذا أسلم بعد قسمة التركة فلا ميراث له. فهم منتفقون مع الحنابلة والشيعة الإمامية في هذه المسألة. وذهب الجمهور إلى أن الكافر لا يرث من المسلم ولو أسلم قبل قسمة الميراث. وأحتج الجمهور بقول النبي (ص) "لا يرث الكافر المسلم" ويأن المنع من الإرث متحقق حال وجود الموت

(١) - ابن قدامة: المغني، ج ٦ ص ٢٩٨ - ٣٥٥.

(٢) - الشهيد الثاني: شرح اللمعة، ج ٢، الحلبي: المختصر النافع

ص ٢٦٥.

(٣) - عباس البمبي: تنمى الروض النضير، ص ١٥٥.

فلا يستحق الارث ، كما لو بقي على كفره ، و بأن الملك قد إنتقل الى الورثة المسلمين فلا يشار بهم من أسلم كما لو إقتسموا التركة قبل إسلامه (١) .
وعلى هذا إذا كان المورث مسلماً وأسلم الذمي قبل قسمة التركة ، وقد قام فيهما سبب الارث ورتا على مذهب الحنابلة و الشيعة الامامية و الزيدية ولم يرثا على مذهب الجمهور .

ب - توريث المسلم من الذمي :

قال جمهور الفقهاء ، و منهم الأئمة الأربعة و غيرهم ، لا يرث المسلم الكافر لقول النبي (ص) لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (٢) و روى عن معاذ بن جبل و معاوية بن ابي سفيان جواز توريث المسلم من الكافر ، كما نسب هذا الرأي الى محمد بن الحنفية و علي بن الحسين و سعيد بن المسيب و الشعبي (٣)

بهذا الرأي أخذ الشيعة الامامية باجماع علمائهم ، كما سأتي قريباً (٤)
اما أدلة القائلين بتوريث المسلم من غير المسلم فهي :

١ - روي عن معاذ بن هورث مسلماً من يهودي محتجاً بأن رسول الله (ص)

(١) - الشوكاني : نيل الأوطار ، ج ٦ ، ص ٧٣ - ٧٤ . ابن قدامة :

المغني ، ج ٦ ، ص ٢٩٤ . ابن رشد : بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٢٩٥ . الأفغاني : شرح الكنز ، ج ٢ ، ص ٣٥٤ . الشربيني : مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٢٤ .

(٢) - الشوكاني : نيل الأوطار ، ج ٦ ، ص ٧٣ - ٧٤ .

(٣) - ابن رشد : بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٢٩٥ . ابن قدامة : المغني ، ج ٦ ، ص ٢٩٤ . أحمد بن يحيى المرتضى : البحر الزخار ، ج ٥ ، ص ٣٩٦ . محمد سلام مذكور : الوصايا في الفقه الاسلامي ، ص ٤٩ .

(٤) - الحصص : أحكام القرآن ، ج ٢ ، ص ١٥١ . ابن قدامة : المغني ،

قال " الاسلام يزيد ولا ينقص " (١)

٢ - روي عن النبي (ص) انه قال " الاسلام يعلو ولا يعلى عليه " (٢)
 ٣ - نحن ننكح نساءهم ولا ينكحون نساءنا ، فكذلك يجب أن نرثهم ولا يرثونا (٣) وأما مذهب الشيعة الامامية في توريث المسلم من غير المسلم ، فهو : ان المسلم يحجب جميع الورثة غير المسلمين حتى لو كان المسلم مولى العتاقة أو مولى الموالاة . فعندهم اذا مات الكافر عن ولد كافر عن مولى موالاة مسلم . فان الميراث كله للأخير وليس للولد غير المسلم من الميراث شيء . وهنأتني على ختام بحثنا عن " احكام الوصايا و موارث اهل الذمه في الفقه الاسلامي والله ولي التوفيق "

(١) الشوكاني : نيل الأوطار ، ج ١ ، ص ١٠٦ ، السيوطي : الجامع الصغير .

ص ١٢٢ .

(٢) - ابن قدامة : المغني ، ج ١ ، ص ٢٩٤ . ابن رشد : بداية المجتهد ،

ج ٢ ، ص ٢٩٥ .

(٣) - العاطلي : مفتاح الكرامة ، ج ١ ، ص ٢٨ ، ص ١٨ - ١٩ ، الشهيد الثاني

شرح اللمعة ج ٢ ، الحلبي : المختصر النافع ، ص ٢٦٥ .